

العراق... خسائر كبيرة وموجات نزوح جديدة بسبب السيول



بكونه مبالغت إعلامية، مع العلم أن غالبية المجالس المحلية في الجنوب أبرقت أكثر من رسالة استغاثة لإنقاذها من الأوضاع المأساوية التي عصفت بالأهالي، لكن الحكومة وبعد أن نقلت وسائل الإعلام المحلية صوراً ومقاطع فيديو لأثار السيول والأمطار، سارعت بالإيعاز لدوائر الدولة الخدمية لمعالجة الأزمة وإنقاذ المتضررين.

وقال المسؤول المحلي في محافظة واسط، بشير الزبيدي، إن "أطراف المحافظة الشرقية والقريبة من الحدود العراقية الإيرانية تعرضت إلى خراب شبه كامل، وتحديدًا بعد أن قامت السلطات في إيران بتهديم السدود الاصطناعية في مناطقها القريبة من العراق، وتعهد تحويلها إلى العراق"، مبيناً أن "المياه تسببت بغرق غالبية القرى القريبة من الحدود مثل قرى الشيخ سعد، وأدت إلى تخریب الطرق وسقوط أكثر من مائة منزل، لا سيما وأن المنازل في تلك المناطق طينية، وأسفرت أيضاً عن نزوح مئات الأسر إلى مركز المدينة، وهؤلاء النازحون الآن، لا يملكون أي أموال ولا ملابس، وهم في وضع يرثى له".

وأشار إلى أن "واسط هي أولى المناطق التي شهدت سيولا إيرانية وتأثرت بشكل كبير من الكارثة، وقبل أكثر من شهر ونصف أبرقتنا إلى الحكومة المركزية في بغداد، إلا أنها قالت إن الأزمة التي تمر بها المحافظة عادية وطبيعية، مع العلم أننا أرفقنا ضمن البرقية صوراً تثبت تعرض الأهالي لنكبة كبيرة، لكنها لم تستجب، وجاءت استجابتها متأخرة جداً".

ومن ذي قار، بين عضو المجلس المحلي حسين الغالبي، أن "الحكومة لغاية الآن لم تستطع أن توفر غير الآليات الإضافية لدوائر البلدية، وقد جاءت متأخرة هي أيضاً، وما تزال جهود الدفاع المدني مستمرة ولكنها لا تستطيع مجاراة الكارثة الحاصلة"، مبيناً أن "مجلس المحافظة أصدر كتاباً تحذيرياً لأهالي قضاء الغراف في المحافظة، يمنع الاقتراب من نهر دجلة، لأنه مقبل على ارتفاع حاد في مناسب المياه فيه، وإذا فاض النهر في الغراف سيؤدي إلى كارثة هو الآخر، لأن غالبية المنازل القريبة من النهر قديمة وقد تتعرض إلى السقوط، ولكننا وجهنا الدوائر الخدمية والبلديات بالاستعداد لنقل العائلات



بغداد - متابعة



موت مواشيهم وانتهاء مصادر رزقهم، وتأثرت محافظتا ميسان والبصرة بأكثر هذه الخسائر. وينتقد مسؤولون محليون ومتضررون من السيول، الحكومة المركزية في بغداد ووزارة الموارد المائية، بسبب عدم تبليغ المواطنين بالخطر الذي ألم بهم وأراضيهم ومنازلهم، ومع ذلك ترى الوزارة المعنية أن السيول داهمت البلاد فجأة مع ازدياد معدلات الأمطار والتغيير المناخي الذي يستهدف غالبية دول العالم. وظل رئيس الحكومة عادل عبد المهدي، يصف الحديث عن السيول وتداول أخبارها،

م شهر كامل على السيول التي ألحقت أضراراً كبيرة بعشرات المنازل في مناطق متفرقة من العراق، مثل ديالى وذي قار وميسان والبصرة وواسط وأجزاء من بغداد، وتحديدًا المناطق القريبة مما يُعرف بحوض نهر دجلة، فضلاً عن نينوى.

وتعرضت خيام النازحين إلى أضرار بالغة، وتسببت السيول بنزوح مئات العوائل من تلك المناطق إلى أحياء ومراكز عادة ما تكون أكثر ارتفاعاً واهتماماً من قبل الحكومات المحلية عن الأرياف والقرى، كما بلغت الأضرار مستويات قياسية في الأراضي الزراعية تتجاوز ملياري دينار على أقل تقدير، مع

وقمنا بتوزيع مساعدات على أكثر من 2250 عائلة متضررة شملت طروداً غذائية، ولوازم إغاثة، وعدداً من خيام الإيواء، فضلاً عن مواد التنظيف والإسعافات الأولية". من جهته، قال النائب في البرلمان العراقي عامر الفايز، إن "مجلس النواب سيجاهد في سبيل إقرار قانون لتعويض المواطنين الذين تأثرت أرزاقهم ومنازلهم جراء السيول"، مبيناً أن "المتضررين سيحصلون على تعويض، ومن كل المحافظات سواء النازحين في الموصل، الذين هُدمت خيامهم، أم المواطنين في المناطق الجنوبية، وكل حسب الضرر الذي تعرض له".

عجلات الدفاع المدني والبلديات من الوصول إلى مركز المدينة والبقاء فيها إلى حين تحسّن الأوضاع في مناطقهم الأصلية". في السياق، كشفت جمعية الهلال الأحمر العراقية، أخيراً في بيان، عن "تضرر 2300 عائلة في عموم العراق نتيجة السيول، منها 13 عائلة تهدمت منازلها بشكل كامل في إحدى قرى محافظة ميسان، التي تصدرت أعداد المتضررين بأكثر من 500 عائلة، وفي صلاح الدين تضررت 300 عائلة وفي واسط تضررت 100 عائلة"، موضحة أن "السيول أدت إلى أضرار مادية هائلة فيما لم تسجل الفرق الميدانية أضراراً بشرية،

إلى مناطق أخرى مثل الشطرة وسوق الشيوخ". من جانبه، أشار وعد الحارثي، وهو مسؤول محلي في ناحية الهارثة بالبصرة، إلى أن "مناطق المحافظة لم تتأثر كلها بالسيول، ولكن الأكثر تأثراً وضرراً أصاب مناطق شمال المحافظة، مثل أبو الخصيب والقرنة، وشهدت تلك المناطق كوارث طبيعية راح ضحيتها طفل بسبب الغرق، وتضرر عشرات البساتين والمزارع بسبب اجتياح المياه لها"، موضحاً، أن "أهالي الجنوب لم يعتادوا على النزوح من مناطقهم إلا أن السيول أجبرت أهالي أطراف القرنة وتحديدًا المناطق التي تقع ضمن ما يُعرف بحوض نهر دجلة، وقد تمكنوا من خلال

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF OIL
OIL EXPLORATION COMPANY
(STATE COMPANY)

Ref.:
Date :

جمهورية العراق
وزارة النفط
شركة الاستكشافات النفطية
(شركة عامة) ٢٠٢٢
العدد: ١٢٣٧ / ٢٠٢٢
التاريخ: ١٤ / ٤ / 2019م

الى/ صحيفة الصباح

م/ نشر تنويه

تهديكم شركتنا تحياتها...

يرجى التفضل بنشر تنويه عن الاعلان الصادر عن شركتنا والخاص بالمنافسة المرقمة 2019/14 (شراء جهاز محلل الصخور المصدريّة مع كافة الملحقات وبرامج التنصيب والتدريب)، يتضمن التنويه (تعديل تاريخ الغلق ليكون 2019/4/21 بدلاً عن 2019/4/14)، وان يكون النشر على الصفحات الداخلية وبحجم (20*20 سم) ولمرة واحدة فقط وتزويدنا بنسخ منها ليتمكننا لنا اتخاذ مايلزم.

شاكركم تعاونكم معنا ... مع التقدير.

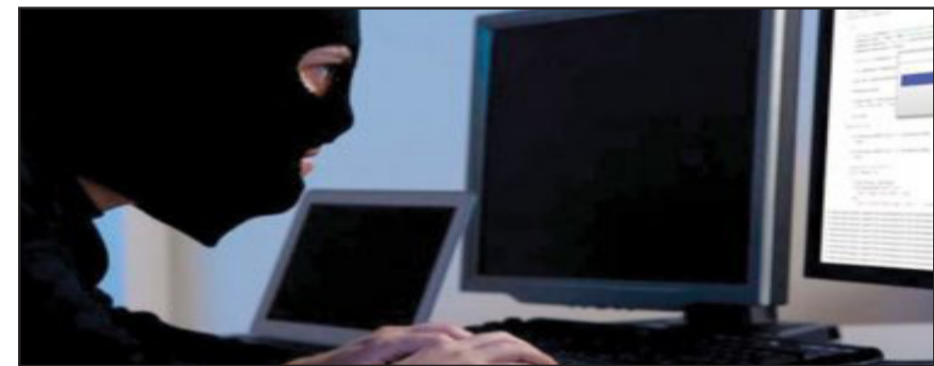
محمد راغب عطوي
مدير شعبة الاعلام

نسخة منه الى:

- صحيفة الدعوة/لنفس الغرض اعلاه...مع التقدير.
- صحيفة الجورنال/لنفس الغرض اعلاه...مع التقدير.

العنوان: العراق بغداد شارع بور سعيد من.ب(476) Part Said Street
web page: www. oec. oil. gov. iq

العراق يستنفر لمواجهة الابتزاز الإلكتروني



بغداد - متابعة

العراقية من اللجوء إلى وكالات إنفاذ القانون في مثل هذه القضايا، يعد العقبة الكبرى التي تواجه الوزارة"، لافتاً إلى أن مبرزين كثيرين حصلوا على متابعهم، بعدما حاولت العائلات مداراة الأمر وحل المشكلة بنفسها. وأشار عضو اللجنة الأمنية في المجلس المحلي في العاصمة بغداد سعد المطبلي، إلى أن "الحملة الأمنية ضد المبرزين لا تزال جديدة، وبعض المواطنين لا يعتقدون بصدقها"، موضحاً أن "على ضحايا الابتزاز الإلكتروني أن يتقدموا بالشكاوى ضد المبرزين، ليتم التعامل معهم بحرفية عالية ويصدق وإنزال العقوبات بحقهم وفق القانون".

ورأى الصحافي علاء مزهر، أن "توجهات وزارة الداخلية بحاربة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني مهمة وإيجابية، ولو جاءت متأخرة". وأضاف مزهر لـ "العربي الجديد"، أن "مواقع التواصل الاجتماعي تضم ملايين الشبان من العراقيين، ويتواصلون عبر هذه المنصات مع العراقيات، لكن بعضهم بدأ باستغلال هذا التقارب الإلكتروني لإشباع رغباته عن طريق إغواء الفتيات وطلب صورهن، ثم تهديدهن وابتزازهن".

واعتبر الصحافي العراقي أن نشر المقاطع المصورة التي تظهر عمليات اعتقال المبرزين، وتتناقلها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يمكنها أن ترهب المبرزين، وخاصة أن وزارة الداخلية نشرت أرقاماً خاصة للإبلاغ عن أي حالة ابتزاز، وهذه الإجراءات ستسهل للفتيات تقديم الشكاوى والإبلاغ بدل الاستسلام والخضوع"، وفقاً له.

وفي سياق متصل، قال مسؤول في وزارة الداخلية إن "القوات الأمنية اعتقلت منذ مطلع عام 2018 نحو 10 شبكات متخصصة في جرائم الاحتيال والابتزاز والسرقة الإلكترونية، بينها عصابة كانت تغري الشبان والمرافقين إلى منزل بداعي وجود فتاة للمتعة، قبل أن يتم خطفهم وابتزاز ذويهم، وشبكات أخرى متخصصة بخداع الناس للاستيلاء على أموالهم".

وقد خصصت الشرطة رقماً هاتفياً للإبلاغ عن جرائم الابتزاز، وفق بيان سابق لوزارة الداخلية. وأضاف البيان أن "الرقم 533، والرقم 131 خصصاً حصراً للابتزاز والجرائم الإلكترونية، وعلى المتصل تقديم الشكاوى الخاصة به ونشر حالة الابتزاز بالكامل".

تعتمد الوحدة الإعلامية في وزارة الداخلية، إلى نشر فيديوهات توثق عمليات إلقاء القبض على المتورطين في قضايا "ابتزاز إلكتروني"، بعد استدراجهم من الضحايا، في ظاهرة تلقى رواجاً في البلاد أخيراً، وتستهدف النساء خاصة.

وأعلنت القوات المحلية في بغداد وديالى وذي قار، اعتقال 60 شخصاً استهدفوا مراهقات تحديدًا، بعد خداعهن والحصول منهن على صورهن الخاصة وأخرى تجمعن بنساء أخريات من العائلة أو الصديقات، ثم ابتزازهن للحصول على فدية مالية أو علاقة جنسية. واللافت أن الفيديوهات التي توثق عمليات الاعتقال عبر موقع "فيسبوك"، تسلط الضوء على تراجع التدخلات العشوائية من هذا النوع داخل البلاد.

ويعرف "الابتزاز الإلكتروني" بأنه الحصول على مكاسب مادية أو معلومات من الأشخاص والشركات بالإكراه، عبر التهديد بنشر أمور خاصة وبيانات سرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتصل البيانات إلى الشخص المبتز، إما عن طريق اختراق الحسابات الشخصية مثل "فيسبوك" و"إنستغرام"، وإما استعادة محتويات الهاتف الجوال بعد بيعه، وإما عبر الضحايا أنفسهم الذين قد يرسلون صورهم وفيديوهات لهم في أوضاع غير لائقة إلى آخرين (صديق أو حبيب)، الذي يستغل بدوره ما يمتلكه من محتوى للتهديد والحصول على ما يريد.

وقال شقيق إحدى الضحايا المراهقات إنها حاولت الانتحار بعدما هدهدها بالغ بنشر صورها ونساء العائلة ضمن مجموعات شبابية على "فيسبوك"، في حال لم توافق على الاختلاء به أو دفع فدية قيمتها 30 ألف دولار أميركي. وأشار الشاب إلى أن والده أراد اللجوء إلى العنف ومحاسبة المبتز عشائرياً لكنه اختار القانون، لافتاً إلى أنه تواصل مع أصدقاء له في جهاز الأمن الوطني، واستدرج المبتز إلى حين إلقاء القبض عليه وإجباره على حذف الصور. ولا يزال في عهدة القضاء العراقي حالياً، من جهة ثانية، أكد ضابط في جهاز الأمن الوطني أن "جهود وزارة الداخلية مستمرة في ملاحقة المبرزين، وقد ألقى القبض على العشرات متلبسين بجرائمهم"، موضحاً أن "خجل وحرع العائلات